دور الجدة كشرط موضوعي في جودة الاختراع

The Role of Novelty as an Objective Condition in the Quality of Invention

عبد الصمد ريمة [1*]، مصعور جليلة [2]

[1] جامعة باتنة 1، مخبر الأمن الإنساني: (الواقع، الرهانات والآفاق) Rima.abdessemed@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1، الجزائر ، djalilamessaour@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/23 تاريخ القبول: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/20

ملخص:

تساهم براءة الاختراع في زيادة النمو التقني والاقتصادي للدول، سواء تعلق الاختراع بمنتج سبق تقديمه للجمهور، أو من خلال طلب المخترع الحصول على براءة اختراع جديدة لمنتج لم يتم عرضه، وذلك بعد استيفاء جملة من الشروط الموضوعية والشكلية، إلا أن موضوع الجدة في الاختراع قد يثير الكثير من التساؤلات حول جودة المنتج القديم المعاد تصنيعه والحامل لبراءة اختراع جديدة ومدى تأثير ذلك على التنمية.

كلمات مفتاحية: براءة اختراع، الجدة في الاختراع، المنتج الجديد، ملكية صناعية.

Abstract:

The patent stimulates technical growth and economic progress. Whether the invention is a new product or method. The novelty of the invention is one of the objective conditions, meaning that the invention has not been presented to the public before, but the novelty of the invention resulting from the new method raises many questions about the quality of the old recycled product that holds a new patent and the extent of this impact on development.

Keywords: patent; novelty in invention; new product; industrial property.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة :

تبدي الملكية الفكرية أهميتها كأساس للإبداع والابتكار والتكنولوجيا، من خلال دورها في تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية للدول، لذا تعمل الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا المتطورة على حمايتها من خلال ابتكار أدوات ووسائل لتحميها على المستويين المحلي والدولي.

وتعد براءة الاختراع أهم الابتكارات الجديدة كونها وسيلة قانونية تهدف لتوفير الحماية القانونية للاختراع الذي هو نتاج ما قدمه المخترع من جهد بدني وفكري فهي تمنح للمخترع حق استغلال اختراعه والاستئثار بالتصرف فيه لمدة محددة شريطة توفر جملة من الشروط الموضوعية والشكلية.

وتشترط الجدة كشرط موضوعي في الاختراع، أن يكون الاختراع جديدا لم يسبق استعماله من قبل الغير أو الكشف عنه أو إذاعته أو انتشاره أو علم الغير به قبل طلب البراءة الناتجة عنه، وذلك تحت طائلة المطالبة بإبطالها من طرف كل ذي مصلحة.

فالجدة إذن هي عدم علم الغير بسر الاختراع قبل طلب البراءة بواسطة وسائل الاعلام التقليدية أو الحديثة. فإشاعة سر الاختراع يجعل من الاختراع حقا للجميع وجاز إمكانية استغلاله واستعماله من غير قيود أو موافقة المخترع ودون أن يعتبر ذلك اعتداء، فمجرد تقديم طلب الحصول على براءة الاختراع يترتب عليه الأولوية وحق الاستئثار للمخترع في الحصول على براءة الاختراع من الجهات الإدارية المختصة سواء أكان المقدم هو أول من توصل إلى الاختراع أو حتى وإن كان قد سبقه إلى ذلك غيره ولم يقدم طلب الحصول على براءة الاختراع.

تظهر الجدة في الاختراع سواء أكان الاختراع في شكل منتج أو في شكل طريقة، دور هام في تحقيق هدف نظام البراءات لتطوير وتحديث المنتجات لمواكبة التطورات وتعزيز الرفاهية العامة وتحقيق التنمية في كافة المجالات. مما تقدم فإن هذا الموضوع يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: الى أي مدى تساهم الجدة في الاختراع في تحقيق الجودة؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا الى:

- استعراض الإجراءات والأساليب المتبعة للتحقق من توفر الجدة في الاختراع، بالاعتماد على الشخص المهني الذي تسند له هذه المهمة.

- تحديد الحالات التي يكون فيها الاختراع متوفرا على شرط الجدة غير أن عناصره الأصيلة تبقى تقليدية، وهذا ما يجعل جدة الاختراع إشكال في حد ذاته.
- استعراض مختلف الاجتهادات القضائية الحديثة وطريقة معالجتها للإشكال الحالي حتى نصل الى اقتراح حلول لمنح براءات لاختراعات جديدة وذات جودة.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال بيان الآليات المتبعة للتحقق من توفر شرط الجدة واستعراض الحالة العلمية السائدة وكيفية مقارنة الاختراع بالحالة العلمية السائدة للتحقق من مدى جدته، ثم المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية والاجتهادات القضائية الصادرة في هذا المجال.

من خلال ما سبق قسمنا دراستنا هذه الى قسمين:

- نتناول في القسم الأول من الدراسة: آليات تقييم وجود شرط الجدة في الاختراع
  - المقارنة بين الاختراع والحالة العلمية السائدة
  - مؤهلات الشخص المهني
- ونتناول في الجزء الثاني: تأثير الجدة على كفاءة الاختراع
  - تطبيقات الجدة على الاختراع.
  - دور الجدة في جودة الاختراع

2. آليات تقييم وجود شرط الجدة في الاختراع

تعد عملية تقدير جدة الاختراع عملية معقدة ومهمة في ذات الوقت، فيتعين في البداية مقارنة الاختراع مع كل ما هو مدرج في الحالة العلمية السائدة، أي إجراء عملية المقارنة مع كل ما هو متوفر للعامة وهنا نشير إلى استثناءات عن فقدان الاختراع لجدته رغم انتشاره للعلن ويكون ذلك في حال قيام المخترع بالكشف عن سر اختراعه عن حسن نية أو في حالة الاختراعات التي يتم عرضها في معارض رسمية أو معترف بها رسميا سنة قبل الحصول على براءة الاختراع. كما أن عملية المقاربة هذه تسند إلى شخص مهني يتمتع بجملة من المؤهلات.

1.2 المقارنة بين الاختراع والحالة العلمية السائدة:

الحق الاستئثار الذي تمنحه براءة الاختراع هو بمثابة مكافئة للمخترع على الكشف الكامل عن المعلومات التقنية حول الاختراع، فيحق للمخترع بعد حيازته على براءة الاختراع أن يستغل اختراعه بنفسه أو يرخص للغير باستغلاله، وبمجرد نشر وثيقة البراءة يدخل الكشف عن الاختراع للمعرفة العلمية السائدة، خلال هذه الفترة يستفيد المخترع من حق احتكار الاختراع لفترة محددة، فلا يمكن لاختراع مشابه أن يحوز على براءة اخترع إلا إذا كان جديدا لم يقدم الى العموم.

فبراءة الاختراع لا تمنح لأمور وحالات محددة على سبيل الحصر على أساس أنها ليست من قبيل الاختراعات، فالمبادئ والنظريات والاكتشافات والمناهج والخطط وطرق علاج جسم الانسان أو الحيوان، أو مجرد تقديم المعلومة وبرامج الحاسوب، كلها حالات غير صالحة للاحتكار الفردي، وإنما توضع تحت تصرف الجميع للاستفادة منها. [1]

يتم التحقق من جدة الاختراع بناء على أساليب وإجراءات من خلال تقييم الحالة العلمية السائدة ومقاربة الاختراع بها من طرف شخص مهني يفترض فيه جملة من الصفات التي اتفق عليها القضاء.

تشمل الحالة العلمية السائدة على المسائل المتوفرة للعامة قبل تاريخ الأولوية [2]، فهي تشمل كل منتج أو عملية أو معلومات متوفرة لدى عامة الناس 'الجمهور' قبل إيداع طلب الحصول على براءة الاختراع. [3]

فالمعلومة المتوفرة للعامة يجب أن تكون معلومة بما يكفي حتى يتمكن الشخص المهني من التأكد منها، فوصول المعلومة الى الجمهور يعني أن الجمهور يستطيع الوصول إلى الاختراع ليكون جزءا من الحالة العلمية السائدة، ولا يهم معرفة الطريقة التي وصلت بها المعلومة إلى الجمهور، إذ أن سهولة وصول المعلومة أو صعوبتها كما أن طبيعة المعلومة لا تثير الإشكال حول إن كانت مفهومة للجمهور أم أنها غير واضحة، فوصولها للجمهور يجعل من جدة الاختراع منعدمة[4]، كما أن مصطلح الجمهور واسع وشامل، فقد أجمع الفقه على منح تعريف له بأنه عدد غير محدد من الأشخاص.[5]

والتوفر للعامة قد يكون ملموسا في شكل الكتابة والرسومات والنشر، البيع، أو عن طريق التجسيد المادي للمعلومات بشكل يتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات، وتحدد المعلومات التي تشكل جزء من الحالة العلمية السائدة بناء على مناهج.

أولا. منهج الجدة النسبية:

يأخذ بمنهج الجدة النسبية عدد قليل من الدول، ويقصد به أن يكون سر الاختراع غير معروف في البلد الذي يقدم إليه طلب الحماية وفي خلال مدة معينة، [6]فهذا المنهج لا يشترط أن يكون الاختراع غير معروف خلال الفترات السابقة بل يكتفي أن يكون الاختراع جديد نسبيا، غير أن هذا المنهج أصبح اليوم غير مناسبا مع التطور التكنولوجي وسرعة انتشار المعلومة، فلم يعد هناك إمكانية لوجود اختراع طي النسيان يمكن إعادة إحياؤه وهذا بفعل التكنولوجيا، إضافة إلى أن كشف تقنية كانت معروفة سابقا لا يقدم أي منفعة للتنمية ولا يعد مبررا للاستئثار بالاختراع، فالباحث على اختراع قديم ومنسي وإعادة إحياؤه لا يمكن أن يستفيد من براءة صحيحة ومشروعة لانعدام عنصر الجدة فيه حتى وإن كانت نسبية [7]

فمنهج الجدة النسبية لا يتفق مع المعنى الحقيقي للجدة، ومع الهدف من وجود شرط الجدة والمتمثل في الإثراء الحقيقي لكافة مجالات الدول، كما أنه يخالف المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي مما أدى بدول العالم إلى التخلي عنه.

ثانيا. منهج الجدة المطلقة:

يعد منهج الجدة المطلقة منهج واسع في الكشف عن الاختراع أو التوقع، فهو يشمل كل معلومة سابقة تهدم شرط الجدة في الاختراع، بغض النظر عن طريقة الكشف عنها [8]، فتعد كل وسائل الإعلان سواء بالكتب أو في المجلات أو الندوات تضمن كشف للاختراع وتكون سببا لرفض منح البراءة [9]، وكل ما ينقل المعلومة من السر إلى العامة يبطل شرط الجدة حتى وإن كان الكشف شفوي.

وهو المنهج الذي أخذ به المشرع الجزائري والفرنسي واتفاقية تريبس والمعاهدة الأوروبية لبراءة الاختراع.

فالمشرع الجزائري اعتمد على منهج الجدة المطلقة من خلال المادة 04 من الأمر 07/03 المتعلق ببراءة الاختراع، والتي تنص على: " يعتبر الاختراع جديدا إذا لم يدرج في حالة التقنية" كما بين المشرع الجزائري حالة التقنية من خلال نص المادة السابقة الذكر باعتبار أن حالة التقنية تشمل كل ما وضع في متناول الجمهور بوصف كتابي أو شفهي أو استعمال أي وسيلة أخرى عبر العالم قبل يوم إيداع طلب البراءة أو تاريخ المطالبة بالأولوية فالمشرع لم يميز بين المعلومات التي تم الكشف عنها مسبقا من المخترع نفسه وبين ما تم كشفه من قبل الغير، فكلا الحالتين يعتبرها المشرع مبطلة للاختراع.

كما أن المشرع الجزائري لا يميز أي مكان تكتشف فيه المعلومة لكي تعد جزء من الحالة التقنية ' الاطار المكاني لشرط الجدة'، أو الوقت الذي يشكل فيه الاختراع جزءا من الحالة التقنية ' تاريخ الأولوية' فتستبعد الاختراعات اللاحقة للاختراع موضوع البحث، بالاعتماد على تاريخ إيداع طلب براءة الاختراع، وبالتالي يعد شرط الجدة غير متوفر حتى ولو كانت المعلومة المسبقة كانت لاحقة للاختراع موضوع البحث، طالما أن المخترع لم يقدم طلبا لنيل براءة الاختراع ' نظام أول فاتح للملف' وهو ما نصت عليه المادة 02/54 من المعاهدة الأوروبية لبراءة الاختراع فالحالة العلمية السابقة أو ما يصطلح عليه بالفن السابق هو كل معلومة متوفرة قبل تاريخ فتح الملف، إذ يقع على المخترع عبء تحديد الحالة التقنية التي يكون على علم بها، ليختص الشخص المهني بإجراء بحث في الحالة التقنية.[10]

على الرغم من أن منهج الجدة المطلقة هو المنهج السائد في أغلب دول العالم، إلا أنه يواجه انتقاد حول أن السرعة والسهولة التي بها يتم تداول المعلومات اليوم بفعل التكنولوجيا جعلت من الصعب إقامة حواجز جغرافية أو تقييد المعلومة، غير أن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تبني منهج الجدة المطلقة تتعلق بعلاقة القانون الدولي والقانون المحلي من ناحية صلاحية براءة الاختراع لتبني الجدة على حدود جغرافية محددة.[11] وعليه، فشرط الجدة يرتكز على المقارنة بين الاختراع والحالة التقنية للوصول الى مدى توفر شرط الجدة في الاختراع المقدم للحماية بموجب براءة الاختراع، ويكون ذلك من خلال عرض الاختراع على شخص مهني يتميز بمؤهلات خاصة.

2.2 مؤهلات الشخص المهني

ألهدف من عرض الاختراع على شـــخص مهني هو تجنيب المحكمة الحكم بناء على الادراك المتأخر 'Hind sight'، ويقصد به الاعتقاد خطأ أن الاختراع لا يستحق حمايته بالبراءة، والسبب كونه فكرة عادية موجودة ضمن المعلومات العامة في الحالة العلمية السائدة، والدافع في ذلك هو الفاصلة الزمنية بين منح براءة الاختراع وبين النزاع الذي تم بسببه تقييم الاختراع، فهذه الفاصلة الزمنية ستجعل من كل اختراع تطويرا عاديا للعمل، ولتجنب هذا الإدراك يستعان بفكرة الشـــخص المهني الذي يكون مزودا بالمعلومات التقنية في وقت الاختراع لا وقت نشوب النزاع حوله.[12]

أولا. مواصفات الشخص المهني:

افترض الفقه الشخص المهني، أو الرجل الفني كما يصطلح عليه كذلك، فهو شخص افتراضي، يتميز في أنه يمتلك معلومات علمية متوسـطة في مجال الاختراع المقدم[13]، أو الشـــخص الذي يملك معرفة عادية

بالتقنية المعنية وقادر خلال استخدام معرفته الفنية على إيجاد حل للمشكلة الخاصة المطالب باقتراح حل لها.[14]

غير أن الاجتهاد القضائي الفرنسي جاء بتعريف أكثر وضوحا وأكثر اتساعا: " الشخص المهني لا يفترض فيه أن يمتلك معرفة فنية تتعلق باختصاص آخر، مع ذلك يفترض في بعض الحالات أن يكون لديه معرفة عامة لا تتعلق بالمجال الخاص بالاختراع، وهذا بسبب تشابه المجالات والمعارف التقنية." [15]

بناء على ذلك، فاختصاص الشخص المهني يعتمد على طبيعة الاختراع، فيشترط أن يكون له مستوى فني متوسط في مجال تقني بسيط، ويكون أخصائيا مؤهلا في المجال التقني المعقد. وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية الغرفة التجارية في إحدى قراراتها في النزاع القائم بين شركة SIG SAUER ضد X.Y رقم 10.061.13بتاريخ 2014/05/20 وخلصت المحكمة في قرارها الى أنه: "الاختراع الحالي يحوي على وسيلة لتحديد السلاح الناري، يشمل على وسيلة الكترونية تتلقى معلومات بشأن السلاح، غير موصل بالكهرباء، قادر على قراءة معلومات من جهاز محمول عن بعد أو شريحة الكترونية بذاكرة PROM، مع ذاكرة EE PROM ذاكرة قراءة وتحديد وقت وتاريخ اتجاه الطلقة.

في هذه الحالة الرجل الفني هو الذي يقيم النشـــاط الابتكاري لتحديد المجال التقني بدقة، غير أنه في قضية الحال الرجل الفني كان متخصصا في تحديد هوية الجهاز بشكل عام، ولا يتوافق مع دقة المجال التقني وبالتالي قضاة المجلس خالفوا المادة 14/611 من قانون الملكية الفكرية".[16]

من الاجتهاد القضائي والتعاريف الفقهية السالفة الذكر، نستخلص أن الشخص المهني هو المؤهل قانونا ولديه قدر واسع من المعلومات والذكاء التقني والفني بالنسبة للاختراعات الكيميائية والميكانيكية المعقدة، في حين لا يحتاج الأمر إلى مثل هذه الخبرة العالية إذا تعلق الأمر بصناعة ميكانيكية عادية.

ثانيا. مراحل تقييم جدة الاختراع من طرف الشخص المهني

يستند الشخص المهني في تحديد مدى جدة الاختراع على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة تحديد الحالة العلمية السائدة السابقة الأقرب الى الاختراع المراد فحصه، ويكون ذلك من خلال فحص ودراسة أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا في ذات تخصص الاختراع، خلال هذه المرحلة يتم تحديد حدود الاختراع ومجاله بدقة وفي المقابل تحديد الحالة التقنية بدقة ووضوح حتى يتمكن الشخص المهني من مقاربة الاختراع بالحالة التقنية بسهولة.[17]

- المرحلة الثانية: صياغة المشكلة التقنية التي يتعين حلها للوصول إلى الاختراع انطلاقا من الحالة العلمية التقنية الأقرب والأكثر تحديدا، خلال هذه المرحلة يستطيع الشخص المهني تقييم جودة براءة الاختراع، فغالبا ما توجه انتقادات على منح براءات اختراع لاختراعات رديئة او ذات جودة منخفضة، [18]فهذه الأخيرة تكون عديمة القيمة وتشكل عبئا على نظام براءات الاختراع وعلى المجتمع ككل، فتحديد المشكلة التقنية بدقة تسمح للشخص المهني بتقييم الجدة والتحكم في الجودة.
- المرحلة الثالثة: تقييم وضوح الحل الذي يوفره الاختراع لهذه المشكلة إذا كانت المشكلة التقنية جديدة لم تظهر مطلقا أو طريقة جديدة إذا كانت تحتوي على عناصر أصيلة[19] ولا تمثل جزء مما توصلت إليه التكنولوجيا، ولم تتاح للجمهور من قبل.

ليخلص الشخص المهني إلى أن الجدة في الاختراع تتوفر إذا كان الحل المقدم لا ينبثق من الحالة العلمية السائدة والطرق المعروفة للشخص المهني، أو إذا أدى الجمع بين الوسائل المعروفة الى نتيجة مميزة.

3. تأثير الجدة على كفاءة الاختراع

ترتبط مسألة جدة الاختراع بالتطور التكنولوجي والتأثر بمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي تساهم في سرعة تطور الاختراع بغرض مواكبة التطور السريع، فظهور الاختراع في مجتمع ما وفي فترة ما يجب أن يكون مختلفا عما هو متواجد من اختراعات سابقة وهنا تتجلى أهمية شرط الجدة سواء بالنسبة للمنتج الجديد أو اختراع الطريقة الجديدة.

إلا أن الجدة كشرط موضوعي في الاختراع تعرف اشكالا يتجلى في اختراع المنتجات الكيميائية ومدى جودتها في الحالات التي تحافظ فيها على أبرز العناصر السابقة دون تجدد.

1.3 تطبيقات الجدة على الاختراع

لتحديد قابلية الاختراع للحماية ببراءة الاختراع، وتوفر شرط الجدة فيه ينبغي مراعاة شكل الاختراع، فتتاح إمكانية الحصول على براءة اختراع لأي اختراعات سواء كانت منتجات أم عمليات صناعية في كافة ميادين التكنولوجيا،[20]

أولا .الجدة في اختراع منتج جديد:

حدد المشرع الجزائري حالتين لحماية الاختراع بموجب البراءة وهما حالة المنتج الجديد أو الطريقة الجديدة، وهذا من خلال المادة 03 من الأمر 07/03 السابق الذكر والتي تنص على أن: "يمكن أن يتضمن الاختراع منتوجا أو طريقة"، فالمخترع مخير بين حماية اختراعه بموجب براءة المنتج، أو براءة الطريقة الجديدة

وإن كان البحث عن الجدة في المنتج أو الطريقة يعتمد على نفس المراحل والخطوات، غير أن الجدة في المنتجات الكيميائية تعرف تعقيدا أكثر، كما أن الاجتهادات القضائية توضح دائما أن الجدة في براءة الطريقة قد يؤثر بشكل ما على جودة الاختراع، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل.

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا لاختراع المنتج الجديد، غير أن الفقه والقضاء اجتهدا وقدما تعريفا لاختراع منتج جديد على أنه جهاز أو شيء مادي له تركيب ميكانيكي أو بنية كيميائية خاصة تميزه عن الأشياء الأخرى [21]فالمنتجات الجديدة ذات طابع مادي ملموس [22]، فاختراع منتج جديد يكون إما منتجا ميكانيكيا أو بناء كيميائيا.

أ- المنتج الكيميائي

هو المادة الناتجة عن خلط أو تفاعل مقومين أو أكثر، بحيث يكون لهذه المادة خصائص لا تتوافر في المقومات المختلفة إذا كانت مجتمعة.[23]

تندرج ضمن هذه الفئة المنتجات الصيدلانية ومنتجات مستحضرات التجميل وغيرها من المنتجات ذات البناء الكيميائي، يعرف هذا النوع من الاختراعات صعوبة في تحديد توفر شرط الجدة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى صعوبة الحفاظ على سرية الاختراع، لأن كشف سر الاختراع بغرض الحصول على براءة الاختراع يلغي السرية، مثال عن ذلك الكشف عن مركب 'المورفين' يؤدي إلى إلغاء جدة اختراع القلويدات 'to alkaloids '، وكحل مؤقت يلزم المخترع بالكشف العام للمنتج الكيميائي المخترع دون التدقيق في جزئيات الاختراع وهذا ما يتعرض مع مراحل التحقق من توفر شرط الجدة، فهي تحتاج الى التدقيق بغية التحقق من توفر المنتج ضمن الحالة التقنية السابقة [24]

ب- منتج التركيب الميكانيكي

قام الفقه بتقسيمها الى فئة المنتجات الصناعية، وفئة الأجهزة والآلات..

- فئة المنتجات الصناعية: تتمثل في لوازم العمل التي يمكن حمايتها بموجب قانون براءة الاختراع، في نطاق أنه يمكن توظيفها في العمل الذي خصصت له بموجب شكلها الخارجي
- فئة الأجهزة والآلات: فهي عبارة عن تنسيق بين أجهزة الكترونية، ميكانيكية، قادرة على احداث أثر مادي محدد سلفا في حالة تشغيلها.[25]

يتمثل تطبيق الجدة في تمييز المنتج الجديد عن المنتجات المشابهة والمعروفة سابقا، وجد في السابق اختلاف بين الاجتهاد القضائي الفرنسي انطلاقا من أن المنتج الصناعي حتى يكون قابلا للبراءة هل يجب أن تحمل الجدة على بنيته أم على خصائصه، المعيار المعتمد هو وجود فروق بين هذا المنتج والمنتجات الأخرى المشابهة له والموجودة في حالة التقنية، أي التي انتقلت الى العموم قبل تاريخ إيداع طلب البراءة بشأن الاختراع، وبالتالي الاختلاف يكون من حيث خصائصه وفوائده الصناعية.

ثانيا. الجدة في اختراع الطريقة الجديدة

يعتبر من قبيل النشاط الابتكاري البحث عن استخدامات جديدة لمنتجات قديمة، تحظى بحماية بموجب براءة اختراع الطريقة الجديدة، وهي استراتيجية تعتمدها شركات عدة لإطالة عمر براءة اختراع منتجاتها التي ستدخل للملك العام قريبا، من خلال الحصول على براءة اختراع بعد إجراء تعديلات لمنتجات قديمة ذات استخدام جديد.

وتحتل شركات الأدوية المراتب الأولى ضمن الشركات التي تعتمد هذه الطريقة، كمثال عن ذلك عقار روجين 'مينوكسيديل' كان مخصصا في الأصل لعلاج ارتفاع ضغط الدم تم إعادة استخدامه للصلع عند الذكور والإناث كمثال آخر عن إعادة استخدام الأدوية، عقار ALT 'زيدوفودين' كان مخصصا لعلاج السرطان أعيد استخدامه لعلاج نقص المناعة البشرية 'الايدز' [26]

الإشكال يثور عند قيام المخترع بتسجيل براءة اختراع لاستخدام جديد لمنتج قديم، يكون عند الفحص الدقيق ليس جديدا، لأن المنتج يقوم بنفس الوظيفة التي يقدمها في السابق.[27]

ومثال عن ذلك شركة أدوية اخترعت عقار كمضاد للإكتاب، حصلت على براءة اختراع في ستينات القرن الماضي، مع اقتراب انتهاء صلاحية براءة الاختراع تم إعادة استخدام العقار وإصدار براءة اختراع جديدة للاستخدام خارج الملصق كعلاج للأرق واضطرابات الأكل ومتلازمة القولون العصبي والصداع النصفي، وعسر الهضم الوظيفي، فالعقار يمنع امتصاص السيروتونين وهي خاصية متأصلة في العقار .[28]

كما ذهبت محكمة النقض الفرنسية، الغرفة التجارية في أحدث اجتهاد قضائي لها بخصوص الجدة في اختراع الطريقة الجديدة، في نزاع رقم: 17-23.136 الصادر بتاريخ 27 مارس 2019، بين شركة Mastrad صاحبة براءة فرنسية متعلقة بأدوات المطبخ المصنوعة من السيليكون لأفران الميكروويف وصنع الطعام المقرمش، وشركة Consotium menger paisien CPM، خلصت المحكمة في تقريرها الى أن "... انطلاقا من المادة 611.11 من قانون الملكية الفكرية يعتبر الاختراع جديدا إذا لم يتم تضمينه في حالة التقنية، والتي تتكون من كل ما تم توفيره للجمهور قبل تاريخ إيداع طلب البراءة عن طريق وصف مكتوب أو شفهي أو استخدام أي وسيلة أخرى، وأنه من أجل إدراج في حالة الفن وحرمانه من الجدة يجب أن يكون الاختراع متواجدا بالكامل في حالة تقنية سابقة مع نفس العناصر التي تشكله بنفس الشكل والترتيب والعملية بهدف نفس النتيجة الفنية...الاختلاف الطفيف بين عناصر الاختراع في دعوى الحال لا يجعلها جديدة" [29] .

من خلال الأمثلة السابقة نلاحظ أن القضاء يبحث عن خصائص متأصلة في الاختراع وهوما نادى به فقهاء القانون فجودة المنتج تستوجب أن أغلب التعديلات لا فائدة منها على منتج قديم ولا ترقى الى درجة الاختراع، لذا إذا كان الاستخدام الجديد يتضمن منتجا قديما، يجب على مقدم الطلب تقديم دليل ليثبت أن الاستخدام القديم لا يتضمن نفس الخاصية المتأصلة، وعليه فالاستخدام السابق للمنتج القديم لم يمنح نفس المنفعة للجمهور، يتم توضيح ذلك من خلال البيانات التجريبية التي توضح أن الاستخدامات القديمة والجديدة تعمل بآليات مختلفة.

2.3 دور الجدة في جودة الاختراع.

من المؤكد أن العلاقة وطيدة بين جودة الاختراع وبين التنمية الاقتصادية، فالسيادة الاقتصادية تقوم على التكنولوجيا المستندة على مواكبة التطور الحاصل على كافة المستويات، والاختراع يعد الدعامة التي ترتكز عليها التكنولوجيا هنا يتجلى تأثير عنصر الجدة على جودة الاختراع على الصعيدين البيئي والاستهلاكي.

أولا. الجدة تعمل على تحسين جودة الاختراع على الصعيد البيئي

يعد شرط التعديل في المنتج من أجل جعله أقل تلوثا شكل من أشكال الجدة ، لأن إضفاء تعديلات على منتج ما وجعله أكثر آمنا على البيئة وعلى صحة الإنسان وأكثر استخداما للتكنولوجيا النظيفة، هذا

يعد من قبيل الابتكار و الإبداع[30].وحتى لا يكون الاختراع الذي يقوم به الإنسان خطرا على البيئة، لابد من الجمع بين توفير الحماية اللازمة للاختراع من جهة وحماية استمرارية الحياة على سطح الأرض من جهة أخرى،[31] فتدهور البيئة جعل المحافل الدولية تسعى إلى التفكير في مستقبل الأجيال القادمة وحقها في العيش الآمن، من خلال المناداة بلجوء الدول الى إعادة النظر والاتجاه الى حث المؤسسات على تحديد استراتيجيات جديدة لتعويض تكنولوجياتها الملوثة إلى التكنولوجيا نظيفة، لذا يسعى مجلس تريبس في كل مناسبة إلى تبني فكرة الابتكار الأخضر والحث دائما على نشرها الى الدول السائرة في طريق النمو وهذا ما أدى إلى ظهور اختراعات حديثة حائزة على براءات اختراع خضراء تحتوي على عناصر جديدة صديقة للبيئة.

ثانيا. الجدة تعمل على تحسين جودة الاختراع على الصعيد الاستهلاكي

يعد تحقيق جودة عالية للمنتج أداة لتحقيق السبق التنافسي[32] من جهة وإرضاء المستهلك من جهة ثانية، ويكون ذلك من خلال البحث عن الحداثة في العناصر المكونة للاختراع بغرض تحقيق نتيجة مرضية للمتلقي وتسخير الاختراع لخدمة العراقيل المستحدثة التي تواجه الفرد والمجتمع على حد سواء.

فيكون التشديد في فحص جدة الاختراع والاستناد على عناصر أساسية يلزم توفرها في المنتج حتى يحظى ببراءة الاختراع يرفع من جودة الاختراعات المقدمة ويزيد من المنافسة النزيهة بين المخترعين بغرض الحصول على براءة الاختراع للاختراع ذي الجودة العالية، كما عملية إعادة بعث تقنيات سابقة على أنها اختراع جديدا دون احداث تغييرات جوهرية على كافة عناصرها وخاصة العناصر المتأصلة فيها تعد من قبيل المنافسة غير المشروعة.

4. خاتمة:

يهدف شرط الجدة إلى عدم إصدار براءة اختراع إذا كان الجمهور يحوز الاختراع من قبل، ويتم التحقق من شرط الجدة بالاعتماد على مراحل متسلسلة من قبل شخص يفترض أنه يحمل جملة من المواصفات والمؤهلات حتى يتسنى له التحقق من توفر شرط الجدة في الاختراع.

عملية التحقق من جدة الاختراع هذه تكون بالنسبة للاختراعات في التقنيات التطبيقية أو ما يعرف بالتركيب الميكانيكي أسهل بكثير من التحقق من جدة اختراع ذو بناء كيميائي، وهذا بسبب التناقض والتعارض بين مبادئ قانون براءة الاختراع والمتمثلة في البوح أو الكشف عن سر الاختراع مقابل الحماية بالبراءة وما يلحق به بذيوع سر الاختراع بالنسبة للمنتج الكيميائي بسبب ارتباط وتداخل التركيبات في هذا النوع من الاختراعات.

نصل إلى نتائج مفادها:

- الاختراع يفقد جودته بشكل واضح في الاستخدامات الجديدة للمنتجات القديمة، فبالرغم من أنه نوع من النشاط الإبداعي غير أن الاجتهادات القضائية الحديثة أكدت لنا أن المنتج القديم يقوم بنفس الوظيفة التي كان يقوم بها في السابق وأن الاستخدام أو الطريقة الجديدة تفتقر إلى الجدة، وهذا ما ينتج عنه براءات اختراع غير مبررة.
- تعد الجدة شرط جوهري من شروط منح براءة الاختراع، غير أن وسائل وأساليب التحقق من توفرها تبقى غير كافية وغير فعالة.

من خلال الدراسة الحالية، وبهدف الوصول إلى اختراع جديد وذو جودة نقترح:

- الاعتماد على منهج أكثر دقة لتحديد جدة الاختراع في حالة الطريقة الجديدة، من خلال إجبار المخترع على توضيح والافصاح عن المزيد من المعلومات حول الطريقة الجديدة، إضافة على استبعاد الاختراعات التي تبقى على العنصر الأصيل في الاختراع كما هو دون تغيير.
- منح البعد البيئي مكانة بارزة في تحديد جدة الاختراع من عدمه لارتباط جودة الاختراع بحماية البيئة وهذا ما تصبو إليه العديد من الدول المتقدمة اليوم من خلال المناداة بمنح البراءات الخضراء على الاختراعات الصديقة للبيئة.

5. التهميش:

[1] خالدي تامر، (2020)، شروط الاختراع للحصول على البراءة في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، العدد 05، ص-ص: 493-514، ص 498.

[2] الفتلاوي، سلام عبد الزهرة عبد الله، وزوين، نبيل مهدي كاظم، (2013)، شرط الجدة في الاختراع دراسة مقارنة في ضوء نصوص قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي رقم 65 لسنة 1970 المعدل، مجلة بابل العلوم الإنسانية، العدد04، ص-ص: 994-1014، ص997.

[3] Bently,2004 ,p 55

[4] Antoine Scheuchzer, (1981), Nouveauté et activité inventive en droit européen des brevets, Genève, librairie DROZ. p118.

[5] Antoine Scheuchzer, p121

[6]الناهي صلاح الدين عبد اللطيف، (1983)، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، دار الفرقان. ص 75.

[7]فرحة زراوي صالح،(2006)، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الملكية الأدبية والفنية، وهران، الجزائر، ابن خلدون للنشر والتوزيع، ص 61.

[8] الفتلاوي سلام عبد الزهرة عبد الله، وزوين، نبيل مهدي كاظم ، شرط الجدة في الاختراع دراسة مقارنة في ضوء نصوص قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي رقم 65 لسنة 1970، المرجع السابق، ص 997.

[9]الصباحين، خالد يحي،(2009)، شرط الجدة (السرية) في براءة الاختراع، دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والأردني والاتفاقيات الدولية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص90.

[10] Frederick M. Abbott, Thomas cottier, Francis Gurry,(2019), International intellectual property in an integrated world Economy, New york, published by wolters kluwer, p 207.

[11] Antoine Scheuchzer, (1981), Nouveauté et activité inventive en droit européen des brevets, p 94.

[12] Gregory N,Mandel, (2006), Patently non-obrious :Empirical demonstration that the hindsight bias renders patent decisions inational, ohiostate law journal,vol 67 : 1391 p1393.

[13]الفتلاوي سلام عبد الزهرة عبد الله، وزوين، نبيل مهدي كاظم ، شرط الجدة في الاختراع دراسة مقارنة في ضوء نصوص قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي رقم 65 لسنة 1970، المرجع السابق، ص 1001.

[14] INPI, Réponse de la délégation française a la circulaire C. 8403 sur l'activité inventive et le caractère suffisant de la divulgation en vue de la 22 -ème session du comité permanent du droit des brevets 27 au 31 juillet 2015, p 02).

[15] INPI, p3

[16] https://www.dalloz.fr/

[17] Catherine colston,(1999), Principles of intellectual property law, london, Cavendish publishing limited, p 87.

[18] Seymore B(,2020), patenting new uses for old inventions, Vanderbilt law review , vol 73,2 :479, p-p 480-533, p 527.

[19] Catherine colston,(1999), Principles of intellectual property law, p96.

[20] المادة 1/27 من اتفاقية تريبس.

[21] Azéma j,1990, la protection juridique des inventions, Mél, P, Roubier, Litec, p778.

[22]حمادة محمد أنور، (2002)، النظام القانوني لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص 18.

[23] Lachat(s), (1975), Réflexions sur l'article 6 de la loi du 2 janvier 1968 relative a la protection des inventions, Gaz, p192.

[24] Atkinson Jonathan, Jones rachel,(2011), Novelty in chemical and pharmaceutical patents : a concise overview, Futur science ltd,2011, 3, 253-255, p 254.

[25] Azéma j,1990, la protection juridique des inventions ,p 778.

[26] Seymore B(,2020), patenting new uses for old inventions, p506- 507.

[27] Seymore, p 483.

[28] Seymore , p 484.

[29] https://www.dalloz.fr/

[30] Guillaume HENRY **.** Les droits de Propriété Intellectuelle et les technologies vertes, p 15.

[31] شنوف العيد، جدي نجاة، (2009) حماية البيئة في ظل قوانين الملكية الصناعية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية الجلفة، عدد 02 ، ص36.

[32] بتيت أحمد (2014)، دور جودة المنتج في صنع القرار الشرائي لدى المستهلك، مجلة معارف، العدد 17 ديسمبر 2014، ص151.